

أحدث تقرير صادر عن "الصندوق" توقع نموا بمعدل 8.7 في المئة للناتج المحلي الحقيقي

«النقد الدولي»: الاقتصاد الكويتي يسجل النمو الأكبر خليجياً خلال 2022

السعودية حلت ثانية بـ 7.6 % تليهما سلطنة عمان ثم الإمارات وقطر والبحرين

نمو اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى يرتفع إلى 5 % العام الحالي

2001 باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد19.

وحسب التنبؤات، سيرتفع التضخم العالمي من 4.7 % في 2021 إلى 8.8 % في 2022 ليتراجع لاحقاً إلى 6.5 % في 2023 و4.1 % في 2024.

وتابع التقرير: "على السياسة النقدية أن تواصل العمل على استعادة استقرار الأسعار، مع توجيه سياسة المالية العامة نحو تخفيف الضغوط الناجمة عن تكلفة المعيشة، على أن يظل موقفها متشدداً بدرجة كافية اتساقاً مع السياسة النقدية".

ويمكن أن يكون للإصلاحات الهيكلية دور إضافي في دعم الكفاح ضد التضخم من خلال تحسين الإنتاجية والحد من نقص الإمدادات، بينما يمثل التعاون متعدد الأطراف أداة ضرورية لتسريع مسار التحول إلى الطاقة الخضراء والحيلولة دون التشرذم.

النشاط الاقتصادي

العالمي شهد

تباطؤاً واسعاً

فاقت حدته

التوقعات مع تجاوز

معدلات التضخم

مستوياتها

المسجلة خلال

عدة عقود سابقة

ثقلية من جراء أزمة تكلفة المعيشة، وتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، والحرب الروسية الأوكرانية، واستمرار جائحة كوفيد19. وتشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6.0 % في عام 2021 إلى 3.2 % في عام 2022 ثم 2.7 % في عام 2023، فيما يمثل اضعف انشراط النمو على الإطلاق منذ عام



الاقتصاد الكويتي يسجل النمو الأكبر خليجياً خلال العام الحالي حسب تقديرات صندوق النقد الدولي

الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بتقديراته في أبريل 2022 البالغة 27.2 % من الناتج المحلي الإجمالي. ولفت التقرير إلى أن النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤاً واسعاً فاقت حدته التوقعات، مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عدة عقود سابقة. وتنوء الأفاق بأعباء

للكويت ليسجل 29.1 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2022، مقابل التقديرات السابقة عند 31.3 % الذي كان يعد الأعلى منذ 2014، مقابل تسجيله 16.1 % في 2021. كما خفض صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن فائض ميزان الحساب الجاري للعام المقبل عند 23 % من

فقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى 5 % في العام الجاري أعلى من مستوياتها السابقة البالغة 4.8 %، علماً بأن معدل التضخم نما في العام الماضي بـ 3.4 %، مرجحاً تباطؤ معدله في 2023 عند 2.4 %.

وخفض التقرير توقعه لفائض ميزان الحساب الجاري المستهلك في الكويت

ورفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى 5 % في العام الجاري أعلى من مستوياتها السابقة البالغ 4.6 %، مقابل نمو بـ 4.5 % في العام الماضي، مرجحاً تباطؤ النمو إلى 3.6 % في 2023. وبشأن مؤشر أسعار المستهلك في الكويت

رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو اقتصاد دولة الكويت خلال عام 2022 عن تقديراته السابق، مرجحاً تسجيلها النمو الأكبر خليجياً. وحسب تقرير آفاق النمو الصادر عن "الصندوق" أمس الثلاثاء، فمن المرجح نمو اقتصاد الكويت في العام الجاري بـ 8.7 %، مقابل التوقعات الصادرة في أبريل السابق بنمو 8.2 % للناتج المحلي الحقيقي.

وأبقى "النقد الدولي" على توقعاته لنمو الاقتصاد الكويتي عند 2.6 % ورغم أن تلك النسبة تعكس التباطؤ المتوقع للنمو ولكنها أكبر من نسبة النمو للاقتصاد المسجلة في عام 2021 البالغة 1.3 %.

وكشف التقرير أن الكويت بذلك ستسجل النمو الأكبر خليجياً في 2022، وتتبعها المملكة العربية السعودية بـ 7.6 % وهي نفس التقديرات السابقة، وتليهما عمان بواقع

رئاسة الجمهورية اعتبرت أن الصيغة النهائية للعرض "مرضية للبلاد"

بعد اتفاق مفاجئ مع إسرائيل.. لبنان يطلب البدء فوراً بإجراءات التنقيب عن الغاز



حقل كاريش للغاز في البحر الأبيض المتوسط المتنازع عليه بين لبنان وإسرائيل

مسؤولون

يؤكدون: الاتفاق

يضمن للبنان

حقل قان الذي

يتجاوز خط

الترسيم الفاصل

بين الطرفين

قانا"، مشيراً إلى أن "لا شراكة بين لبنان وإسرائيل بغרות حقل قانا".

وأوضح أن "هذا الحقل يمتد على ناحيتي الخط شرحتي نوتال وإيني اللتين حصلتا في 2018 مع شركة روسية على عقود للتنقيب عن النفط والغاز، قبل أن تنسحب الأخيرة العام الحالي. وقال نائب رئيس مجلس النواب اللبناني إلياس أبو صعب، المكلف بملف المفاوضات، إن "لبنان سيحصل على كامل حقوقه من حقل

بالإجراءات التنقيبية للتنقيب في المياه اللبنانية فوراً". وقال فياض بدوره إن البدء بأعمال التنقيب وتنفيذها "هي عملية تأخذ وقتاً إضافة إلى تحضير المواضيع الهندسية واللوجستية". وأضاف أن "الأمر اللوجستية يلزمها وقت، ولكن ستبدأ الأعمال فوراً".

ويؤكد مسؤولون لبنانيون أن الاتفاق يضمن للبنان حقل قانا، الذي يتجاوز خط

الطبيعية"، أملة أن "يتم الإعلان عن الاتفاق حول الترسيم في أقرب وقت ممكن".

والتقى ميقاتي ووزير الطاقة وليد فياض أمس بوفد من شركة نوتال الفرنسية، التي حصلت في العام 2018 مع شركتين أخريين على ترخيص للتنقيب في رقعتين لبنانيتين من أصل عشر.

وخلال الاجتماع، طلب ميقاتي، وفق بيان صادر عن مكتبه، من "ممثلي شركة نوتال المباشرة

ببيروت - "وكالات": طلب رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان نجيب ميقاتي، أمس، من شركة نوتال الفرنسية البدء فوراً بالإجراءات التنقيبية للتنقيب في المياه اللبنانية، إثر إعلان إسرائيل التوصل مع لبنان إلى اتفاق لترسيم الحدود البحرية.

وتسارعت منذ بداية يونيو التطورات المرتبطة بالملف بعد توقف لأشهر جراء خلافات حول المنطقة المتنازع عليها. وبعد لقاءات واتصالات مكوكية بين الطرفين، قدم الوسيط الأمريكي أموس هوكستين خلال الأيام الماضية عرضه الأخير.

وأعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية يائير لبيد اليوم، التوصل لاتفاق "تاريخي" لترسيم الحدود البحرية مع لبنان.

واعتبرت رئاسة الجمهورية اللبنانية أن الصيغة النهائية للعرض الأميركي "مرضية للبنان (...)" وحافظت على حقوق لبنان في ثروته

بنوك مصرية تضاعف فائدة شهادات

الادخار بالدولار



بدأت البنوك الأحد الماضي تنفيذ قرار رفع الفائدة على شهادات الادخار بالدولار

القاهرة - "وكالات" ك قرر بنك مصر والأهلي "أكبر مصرفين مملوكن للدولة" مضاعفة العائد على شهادات الادخار بالدولار الأميركي، إلى حوالي 5.5% من نحو 2.25% حالياً، وقد بدأ

تنفيذه فعلياً اعتباراً من الأحد الماضي، وأعلن البنك الأهلي المصري، عن تعديل أسعار العوائد الثابتة للشهادات الادخارية الجديدة والتي تنصهر ابتداء من يوم غد الأحد لمدد 3 و5 و7 سنوات، لعوائد تتراوح بين 5 و5.5% حسب مدة الشهادة. وتبدأ أسعار شهادات الادخار الدلارية بين 500 و1000 دولار للشهادة الواحدة، بينما كانت أسعار الفائدة على شهادات الادخار الدلارية الثلاثة للبنك نحو 2.25% أيما كانت مدتها.

كما قرر بنك مصر رفع العائد على شهادات الادخار الدلارية لمدد 3 و5 و7 سنوات إلى نحو 5.3% من 2.25% سابقاً، حيث يبدأ سعر الشهادة من 100 دولار.

وقالت مصادر مسؤولة في بعض البنوك، لموقع "مصرأوي" المحلي، إن البنك المركزي وجه البنوك خلال اجتماع عقده معها في الأيام الماضية بالاستعداد لإطلاق أدوات مشتقات مالية جديدة للعملاء لحمايتهم ضد مخاطر تذبذب سعر صرف العملة لفترة زمنية محددة. وتأتي مصر من نقص حاد في العملة الأجنبية، وأمرت الحكومة بتخفيف الإضاءة في ساحات المدن وقررت إغلاق المتاجر والمراكز التجارية في وقت مبكر نسبياً لتوفير الغاز الطبيعي للتصدير. وفقد الجنيه 24.8% من قيمته أمام

الدولار منذ بداية العام، بما في ذلك الانخفاض المفاجئ بنسبة 15.9% في مارس/آذار، والتخفيض التدريجي الذي سمح به البنك المركزي منذ ذلك الوقت. وتوقع استطلاع لنشرة "إنتربرايز" الاقتصادية المحلية انخفاض سعر الصرف إلى مستوى 22.12، بينما توقع بنك "غولدمان ساكس" استقرار الجنيه عند النطاق 22 إلى 24 أمام الدولار، في حين يتوقع بنك "بي إن بي باريبا" انخفاض الجنيه إلى مستوى 22 إلى 23 جنيهاً للدولار بنهاية العام. وفي السياق، كشفت مصادر بنكية مصرية عن دخول نظام مير والتعامل بالروبل الروسي في البنوك والمنتجعات السياحية المصرية حيز التنفيذ خلال الأيام المقبلة.

ونقلت صحيفة "الشرق" المحلية اليوم السبت، عن مصادر لم تذكرها، أن العمل على النظام مستمر وأنه غير مرتبط بتوقف بنوك تركية عنه بعد التحذيرات الأميركية.

وفقاً للصحيفة ذاتها، فإن البنك المركزي يعزّم بالتعاون مع وزارة المالية السماح للبنوك بالوصول إلى نظام بطاقات الدفع "مير" الروسي. وقال رامي فايز عضو جمعية مستثمري السياحة بمصرى علم، أنه في حالة اعتماد البنك المركزي المصري للروبل الروسي كعملة تداول، فإن أعداد السياح الروس سترتفع بنسبة كبيرة خلال الشهور المقبلة. وأضاف للصحيفة ذاتها أن العديد من شركات السياحة الروسية أعلنت زيادة أعداد رحلاتها إلى شرم الشيخ والغردقة بداية من الشهر المقبل.